في الجلسات السرية تمت مناقشة الحالة المالية للدولة والاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس الوزراء

قاعة عبد الله السالم

◆ كانت هناك جلسات مهمة ومحل اهتمام شعبي منها جلسة مناقشة استجواب الحمود ومناقشة استجواب العبد الله

◆ وافق المجلس على 361 توصية منها 347 توصية ميزانيات و14 توصية بشأن الإيداعات المليونية وعدد من القضايا

للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

5 – اتفاقية بين الكويت وتونس في مجال التعاون العسكري.

6 – اتفاقية بين الكويت وسويسرا بشأن إعادة قبول الأشخاص المقيمين من دون موافقة.

7 – اتفاقية انضمام الكويت لبروتوكول (ناغويا) بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

8 – اتفاقية اليونيسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.

9 – اتفاقية بين الكويت والجمهورية القيرغيزية لتجنب الازدواج الضريبي.

10 – اتفاقية بين الكويت وجمهورية بنغلاديش الشعبية في المجال العسكري والمجالات الأخرى.

11 – اتفاقية بين الكويت وجمهورية بنغلاديش الشعبية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

جلسة 15 مارس 2017: نظر المجلس بند الأسئلة: ناقش المجلس برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر (2016/2017 – 2019/2020)

جلسة 28 مارس 2017: صدق المجلس على المضبطتين أرقام 1369 أ بتاريخ 14 مارس 2017 و1369 ب بتاريخ 15 مارس 2017

تكلف لجنة الشؤون الخارجية بمتابعة الاجراءات الحكومية المتخذة بشأن حادثة الاعتداء على الإطفائي الكويتي الذي يدرس بالأردن وتقديم تقريرها بذلك خلال شهرين.

تمديد عمل اللجنة التعليمية لتقديم تقريرها عن التحقيق الموضوعات في الشهادات الدراسية والاجازات العلمية غير المعتمدة من قبل الجهات الرسمية والبعثات والتعيينات في الجامعة والتطبيقي، وذلك حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

تأجيل موعد تسليم ديوان المحاسبة تقريره بالأموال المستثمرة عن الفترة من 2016/7/ الى 2016/12/31 حتى منتصف ابريل 2017 نظرا لإجراء بعض التعديلات على التقرير.

تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل ستة شهور عن متابعة إصدار السندات الحكومية.

منح لجنة الداخلية والدفاع أجلا ثانيا لمدة أسبوعين حتى تتمكن من تقديم تقريرها عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون حرمان المسيء.

وافق المجلس على الإحالات الواردة في جدول الأعمال.

لم يوافق المجلس على مقترح بتأجيل نظر بندي الأسئلة وطلبات رفع الحصانة إلى جلسة الأربعاء التكميلية

نظر المجلس بند الأسئلة: وافق المجلس على مقترح بالتصويت على طلبات رفع الحصانة من دون نقاش

رفع الحصانة النيابية عن النائب أحمد الفضل في الجنحة رقم 2015/156 جنح السلام 2017/201 مستأنف.

لم يوافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائبين د. جمعان الحربش ونايف المرداس في القضية رقم 2013/10 حصر أمن الدولة 2013/8 جنايات أمن دولة.

جلسة 29 مارس 2017: رفع الحصانة النيابية عن النائب د. جمعان الحربش في القضية رقم 2016/906 حصر نيابة شؤون الإعلام – 2016/786 جنح المباحث الإلكترونية

تأجيل تقرير التشريعية بشأن تعديلات قانون الجنسية وانشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية وذلك لمدة أسبوعين.

واصل المجلس مناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر 2016/2017 – 2019/2020

جلسة 11 أبريل 2017: صدق المجلس على المضبطتين أرقام 1370 أ بتاريخ 28 مارس 2017 و1370 ب بتاريخ 29 مارس 2017

تمديد عمل اللجنة التشريعية لمدة شهر حتى تتمكن من تقديم تقريرها عن تعديلات قانون مكافحة الفساد وتعديلات القانون المقترح بتعارض المصالح.

استعجال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إعداد تقريرها عن مشروع القانون بتعديل محفظة الطالب لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة.

سحب رئيس لجنة حقوق الإنسان رسالته التي يطالب فيها المجلس تكليف اللجنة إعداد تقرير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في دولة الكويت بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

منح لجنة حقوق الانسان أجلا إضافيا لمدة ثلاثة أشهر حتى تتمكن من تقديم تقريرها عن التحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون وذلك مع وزارات العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل.

تكليف مكتب المجلس دراسة سياسة الحكومة في التعامل مع الأسئلة البرلمانية والوقوف على أسباب عدم ردها على تلك الأسئلة أو تأخرها في الرد.

تكليف الحكومة بإعداد تقرير شامل عن الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها بشأن:

– عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة قانوناً لوزارات الدولة والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة.

– تلافي الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير الجهات الرقابية.

– فك التداخل والتشابك بين الوزارات والجهات التابعة للحكومة.

– عدم السماح لجهات حكومية بالاحتفاظ بأرباحها وضرورة تحويل تلك الأرباح للاحتياطي العام.

– وضع حلول صحيحة لقضايا البلد الرئيسة لاسيما تعطل المشاريع الملحة.

– مراجعة سياسة التعيين بمختلف الجهات الحكومية خصوصا الهيئات المستحدثة.

– تحسين الأوضاع ورفع مستوى المعيشة.

تمديد عمل لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات لمدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي.

تأجيل بند الأسئلة إلى جلسة الأربعاء التكميلية

تخصيص جلسة يوم الأربعاء الموافق 26 أبريل الجاري لمناقشة القضية الإسكانية.

منح أولوية لنظر تقارير اللجان بشأن: العفو الشامل عن بعض الجرائم وتعديل قانون المحكمة الإدارية بما يسمح بالتظلم في مسائل إسقاط وسحب الجنسية وتعديل قانون "حرمان المسيء" واتفاقية تسليم المجرمين مع بريطانيا.

لم يوافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في القضية رقم 2016/1294 حصر نيابة الإعلام 2016/1329 جنح جرائم الكترونية

وافق المجلس على الإحالات الواردة في جدول الأعمال.

لم يوافق المجلس على الاقتراحات بقوانين بتعديل المرسوم رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ورفع من جدول الأعمال

لم يوافق المجلس على الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم والعفو الشامل عن جرائم الرأي ح، ورفع من جدول الاعمال

إعادة تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بشأن تعديل قانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن (حرمان المسيء) إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

جلسة 12 أبريل 2017: نظر المجلس بند الأسئلة: وافق مجلس الأمة بالإجماع على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تأجيل نظر طلبات التحقيق بشأن: مناقصة الأنابيب النفطية وتأخر إصدار شهادات الإعاقة من هيئة المعاقين، والخلل في شبكة تصريف الأمطار، والتحقيق في استقالة مجلس إدارة «الكويتية»، والمخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام إلى الجلسة المقبلة، بناء على طلب الحكومة.

وافق المجلس في مداولتين على تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.

وافق المجلس في مداولتين على تعديل بعض أحكام القانون رقم 40 لسنة 1970 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته بما يسمح مد فترة الطعن بالتمييز إلى 60 يوما بدلاً من 30 يوماً.

وافق المجلس على تقرير لجنة الميزانيات بشأن اعتماد تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية –الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018.

جلسة 25 أبريل 2017: صدق المجلس على المضبطتين أرقام 1371 أ بتاريخ 11 أبريل 2017 و1371 ب بتاريخ 12 أبريل 2017.

إحالة الشكوى المتعلقة بتطبيق الكادر المالي على رؤساء أقسام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية إلى اللجنة التعليمية بصفتها اللجنة المختصة.

لم يوافق المجلس على استقالة النائب مرزوق الخليفة من عضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

كلف المجلس لجنة الشؤون الصحية بدراسة أسباب عدم تطبيق قانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية على ان تقدم اللجنة تقريرها الى المجلس خلال شهر.

نظر المجلس بند الأسئلة: وافق المجلس على الإحالات الواردة في جدول الأعمال

وافق المجلس على تأجيل الاستجواب النواب محمد براك المطير ود. وليد الطبطبائي ومرزوق الخليفة إلى رئيس الوزراء، إلى جلسة 10 مايو.

وافق المجلس على تأجيل الاستجواب المقدم من العضوين رياض العدساني وشعيب المويزري إلى رئيس الوزراء، إلى جلسة 10 مايو.

تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بالتحقيق فيما أثير عن وجود شبهات تزوير بالجنسية، على أن تنجز تقريرها في بداية الانعقاد المقبل.

تشكيل لجنة مؤقتة تعنى بالبيئة وتهدف إلى حماية البيئة مما يتعلق بالنفايات والتلوث والمناطق الموبوءة.

تزكية النواب د. عبد الكريم الكندري ود. عادل الدمخي وعبد الله فهاد لعضوية لجنة البيئة. تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في أسباب إلغاء مناقصة الأنابيب النفطية. تكليف لجنة المرافق العامة بالتحقيق في تداعيات العاصفة المطرية التي أدت إلى تهاوي البنية التحتية وغرق الشوارع، على أن تنجز تقريرها خلال ثلاثة أشهر.

تشكيل لجنة تحقيق بخصوص القرارات الصادرة من هيئة ذوي الإعاقة بخصوص مدعي الإعاقة وإعادة التقييم.

تشكيل لجنة مؤقتة للتحقيق في أسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية. تزكية النواب صالح عاشور وعسكر العنزي ونايف المرداس وخليل الصالح ود. جمعان الحربش لعضوية لجنة التحقيق في استقالة رئيسة إدارة الخطوط الجوية الكويتية.

تكليف لجنة حماية الأموال العامة، استكمال التحقيق في الهيئة العامة للاستثمار.

تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة، على أن تقدم تقريرها خلال شهرين

تأجيل البت في طلب بتشكيل لجنة تحقيق في تعيينات أعضاء بالنيابة العامة لمخالفة ذلك للمعايير

جلسة 26 أبريل 2017: نظر مجلس الأمة طلبي مناقشة بشأن القضية الإسكانية ولم يتخذ أي قرار.

جلسة 9 مايو 2017: أدى النائب فراج العربيد اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بموجب نص المادة 91 من الدستور، بعد أن أعلنت المحكمة الدستورية بتاريخ 3 مايو 2017 عن بطلان عضوية مرزوق الخليفة وفوز العربيد في الدائرة الانتخابية الرابعة.

شطب كلمات وردت في مداخلة النائب حمدان العازمي حول تعيينات النيابة العامة.

زكى المجلس النائب فراج العربيد لعضوية لجان المالية وذوي الاحتياجات الخاصة ودراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

صدق المجلس على المضبطتين أرقام 1372 أ بتاريخ 25 أبريل 2017 و1372 ب بتاريخ 26 أبريل 2017.

المجلس يوافق على تقديم بند استجواب وزير الإسكان على الأسئلة.

المجلس يوافق على طلب وزير الإسكان والخدمات ياسر أبل بتأجيل الاستجواب إلى جلسة الغد استنادا لنص المادة 135 من اللائحة الداخلية. تكليف لجنة البيئة التحقيق في قضية نفوق الأسماك وتلوث المياه والبيئة، على أن تقدم تقريرها إلى المجلس خلال شهر.

سحب رسالة وزير الأوقاف وزير الدولة لشؤون البلدية التي يطلب فيها الموافقة على إعادة التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون باعتماد وربط ميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لاطلاع اللجنة على ما تم من إجراءات وقرارات لتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة والجهات الرقابية الأخرى.

تكليف لجنة حقوق الإنسان إعداد تقرير حول موضوعات الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير مع مؤسسات المجتمع المدني الكويتي.

سحب رسالة رئيس لجنة البيئة التي يطلب فيها إحالة موضوع نقطة الارتباط الكويتية، (لمشاريع البيئة) الذي من لجنة الميزانيات والحساب الختامي، إلى لجنة البيئة.

نظر المجلس بند الأسئلة.

توصيات المجلس

وافق مجلس الأمة في عام 2017 من الفصل التشريعي الخامس عشر على 361 توصية منها 347 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجهات والهيئات المستقلة والملحقة، فيما وافق المجلس على 14 توصية إثر نظر 3 طلبات مناقشة بشأن الايداعات المليونية وقرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والمصالحة الوطنية ومدى استعداد الحكومة لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية.

في 15 فبراير 2017: ناقش المجلس طلبا لمناقشة قضية الايداعات وانتهى إلى 3 توصيات هي:

–1 استعجال مجلس الأمة البت في تعديلات قوانين مكافحة الفساد وبخاصة ما يتعلق بالقانون المقترح بشأن تعارض المصالح وذلك خلال شهر من تاريخ الجلسة المقبلة للمجلس.

2 – قيام مجلس الامة بتدعيم نزاهة المجلس وقيمه البرلمانية من خلال تعديلات قانون اللائحة الداخلية على أن يقوم المجلس بالبت في التعديلات المقترحة بشأنها خلال شهرين من تاريخ الجلسة.

3 –تكليف كل من ديوان المحاسبة والطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بفتح باب قبول أي شكاوى او بلاغات بشأن قضايا إيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006، وتكليف كل من ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بالقيام بتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية ولهما التواصل والطلب والتنسيق مع الجهات المعنية كافة في الدولة.

في 19 ديسمبر 2017: وافق المجلس على 11 توصية عقب مناقشة طلبين بشأن قرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والمصالحة الوطنية ومدى استعداد الحكومة لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية.

الطلب الأول المقدم من النواب بشأن قرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس التوصيات هي:

1 – ضرورة الاستعجال في تشكيل لجنة برلمانية تعنى بمناصرة الشعب الفلسطيني والشعوب المسلمة المنكوبة.

2 – مواصلة الحكومة عبر سفاراتها وممثليها بالمحافل المختلفة التنديد والاعتراض على قرار الإدارة الأمريكية الأخير بالاعتراف بالقدس الشريف عاصمة للكيان المحتل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

3 – بدء الحكومة الإجراءات التنفيذية للاعتراف الدبلوماسي الكامل بدولة فلسطين ودعم تمثيلها التام في المنظمات الدولية المختلفة.

4 – تنظيم وإشراف الحكومة لأعمال تعمير وإغاثة ودعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس الشريف وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5 – مواصلة رئيس وأعضاء المجلس وأمانته العامة وبعثته البرلمانية ووفود الصداقة جهود طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية والشعب البرلمانية جهود طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي.

6 – قيام وزارتي الإعلام والتربية وغيرهما بتفعيل مناهج ووسائل التوعية بالقضية الفلسطينية والتعريف بجرائم ومجازر الكيان الصهيوني.

وبالنسبة لطلب المصالحة الوطنية الطلب الثاني المقدم من بعض النواب بشأن المصالحة الوطنية ومدى استعداد الحكومة لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية، والتوصيات هي:

1 – قيام الحكومة ومجلس الأمة بإقرار تشريع خاص بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات والكوارث أسوة بما قام بها العديد من دول العالم.

2 – قيام الحكومة بتقديم تقرير دوري كل سنة لمجلس الأمة عن استعدادات الدولة لمواجهة الأخطار والأزمات عبر مؤسساتها المختلفة (الصحة – الغذاء والتغذية –الدفاع المدني – الأمن الوطني.. إلخ)

3 – قيام مجلس الأمة بتشكيل لجنة مؤقتة لإعداد تقرير بمدى جاهزية أجهزة الدولة ومؤسساتها لمواجهة الأخطار والأزمات.

4 – على الأجهزة الإعلامية والتربوية والتعليمية العمل على صنع إعلام هادف ومناهج تعزز الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية.

5 – على الحكومة الكويتية تقديم تصور متكامل بشأن إجراءاتها وآلية تعاملها مع تحقيق المصالحة الوطنية.

ووافق المجلس خلال مناقشته الحسابات الختامية للسنة المالية 2015 – 2016 للوزارات والجهات الحكومية الملحقة والمستقلة وربط ميزانية تلك الوزارات والجهات للسنة المالية 2017 – 2018 على التوصيات الواردة في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وأحالها إلى الحكومة وقد بلغ عدد التوصيات 347 توصية وكان العدد الأكبر منها عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها. التابعة فتضمن تقرير لجنة الميزانيات 24 توصية.

طلبات رفع الحصانة

نظر مجلس الامة خلال عام 2017 من الفصل التشريعي الخامس عشر، في 16 طلبا برفع الحصانة عن 10 نواب ووافق المجلس على 7 طلبات ولم يوافق على رفعها في 8 طلبات ولم يبت في طلب واحد في جلسة 1 فبراير 2017.

وتنوعت مواضيع طلبات رفع الحصانة ما بين 4 قضايا جنح مباحث إلكترونية و3 قضايا جنح مرئي ومسموع ومثلها قضايا جنايات المباحث وقضيتين جنح مباحث وقضية لكل من جنايات المباحث، أمن دولة، حصر تحقيق نيابة، جنايات الجهراء وجنح السلام.

إحصائية طلبات رفع الحصانة